العدد (2111) السنة الثامنة - الأثنين (25) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

يا حـرِيمه

إحسان شمران الياسري

عندما غنى المطرب الكبير (حسين نعمة) أغنية (يا حريمه)، كان الشارع المتذوق للفن والجمال، والمكبوت حد الموت، يغنيها فرادى وجماعات. ولم تكن (يا حريمه) مجرد أغنية جميلة الكلمات، عذبة اللحن، ولَم يكن صوت (حسين نعمة) الهادر إلا إطاراً جميلاً لمعانيها وروحية الشجن الشعبي الذي كان يفهم دلالة (الحريمه) التي نقولها بالصوت العالي (ياللاسف)، ويا للحرمان..

ثم إن التوريات التي رافقت أغاني السبعينات، وكتبها مثقفون يساريون أو شيوعيون لم تغب عن بال الجمهور في (احتكاكها) بحواف النظام دون ان تصطدم به، رغم إن بعضها اصطدم فمُنع..

(يا حريمه انباكَت الچلمات من فوكَ الشفايف).. فبأيّ أسى وشوق، وأسف على ضياع الكلمة التي تعثرت، ثم سُرقت من الشفايف.. وأي شفايف تلك التي تعذّر عليها النطق، هل هي شفاه الشعب، أم شفاه المثقفين، أم شفاه العاشق، أم شفاه (أم العشرين) (يا حريمه سنينك العشرين ما مرها العشك) وأكثر مَن هذا (والعشكَ خايف)..

ولقد شكلت هذه الاغنية، مع أغان كثيرة من هذا الوزن، نقطة ضوء باهرة في مسيرة الفن العراقي الرفيع، وانتقالة عميقة في الغناء الذي كان قبل ذلك ينحو للمباشرة في التعبير عن قضايا العشق والوله..

لقد كانت تلك الأغنية، ولم تزل، من أمهات الأغاني التي قررت ووثقت مرحلة مهمة من تأريخ الفن العراقي الرفيع، الذي نقاتل، نحن الحرس القديم، وبعض الشباب الرائع، إلى الحفاظ عليه، وتمجيده، واحترام الرموز العظيمة له.

وعندما نسحب أفق هذه الاغنية الى زماننا هذا، تستطيع الآهات العريضة لأغنية (يا حريمه) أن تشع على العديد، مما نأسف له اليوم أوَ نتحسر عليه..

فيا حريمه على النخل العراقي، وهو يُعاني الشح والأمراض..

ويا حريمه على مائنا المأسور في دول الجوار..

ويا حَرِيمه المال يُهدر..

و

يا حريمه إنباكَت الچلمات من فوك الشفايف..

يا حَرِيمه

يا حَرِيمه سنينك العشرين ما مرها العشك

والعشك خايف.. يا حريمه

وّك لا ولك.. لا.. لا ..أعلى بختك.. ماني سالوفه صرت

بين الطوايف.. يا حريمه

يازلف يتلاله ويّه اللَيل باطراف الكَصيبه

هاك روحي الما غفت والطيف ما مرّه حبيبه

هاك جَرحي الما تعطب وانت عطّابة ولهيبه

هاك عمري الضاك حنظل وانت برحي..

يا حريمه الشوك مرّ بوحشه تايه..

يا حَرِيمه يا حَرِيمه

تحـديـات بنـاء الـدولـة الـعربيـة الحديـثة

حسين علي الحمداني

ما حصل ويحصل الآن في عالمنا العربي من انتفاضات وثورات تمثل حالة اجتماعية أو حراكاً مجتمعياً بعيدا عن الأحزاب والأيدلوجيات ، ويأتي هذا بعد أن آمنت الشعوب بأن أحزاب المعارضة غير قادرة على إنجاز التحول المطلوب، بل إن الكثير من هذه الأحزاب في البلدان العربية أصبحت واجهة من واجهات الحزب الحاكم وأصبحت تابعة له أكثر مما هي معارضة، ولا نبالغ إن قلنا بأن بعض الحكام العرب صنع أحزاباً معارضة لكي يضفي شرعية على حكمه.

وبهذا تتخذ عملية التحول السياسي أبعادها الاجتماعية والثقافية لكونها انطلقت من حاجات اجتماعية بالأساس رافضة واقعاً هيمن على بنية الدولة العربية منذ عقود طويلة.

وبنية الدولة العربية منذ أكثر من ستين عاما أخذت صفة الدولة الأمنية ذات الحزب الواحد والشخص الواحد وبالتالي قننت الطموحات الشعبية والوطنية لبناء مقومات التحديث والحداثة في العديد من المجالات ، ومارست عملية القمع اتجاه أشكال الحراك الثقافي والسياسي المدني كافة، وامتنعت عن السماح لمنظمات وهيئات المجتمع المدني، وفي مقدمتها منظمات وجمعيات حقوق الإنسان، في أن تتشكل بصورة طبيعية وقانونية ، بالرغم من توافر جميع الشروط وأحكمت القبضة الأمنية المتشددة على تكويناتها الأولى ، ومارست سياسة الإقصاء إزاء التشكيلات الثقافية والحزبية الأخرى التي تتعارض مع نهجها التعسفي أو محاولة الاحتواء للهيمنة عليها، وحرفها عن الأهداف النبيلة التي أنشئت وقامت من أجلها، وذلك عبر ممارسات القمع والاعتقال ، ومنعها من ممارسة نشاطها المحدود والمتواضع أصلاً في مجتمع يشكو أسباب التخلف كحالة عامة وقائمة ونتائجه التي تنعكس سلباً في الواقع الموضوعي .

من هنا يمكننا القول إننا لم نكن نمتلك مقومات الدولة الحديثة في عالمنا العربي بقدر ما إننا كنا نعيش في منظومة أمنية محكمة ، منغلقة على نفسها ، وتحيط نفسها بأوهام المؤامرة ونظريتها التي تشبعت في سلوكيات الحاكم العربي الذي إن لم يجد من يعاديه ويحاربه يفتعل أعداء من داخل الشعب ويقمعهم ليثبت نظرية ترسخت بأن القوة وحدها هي السبيل الوحيد للسيطرة على الشعوب وإن بقاء وجود (مؤامرة) يعني بقاء وجوده في الحكم .

وبالتالي فإن أغلب الدول العربية التي خرجت من نير الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، دخلت في دوامة من الانقلابات العسكرية التي أدت في نهاية المطاف لسيطرة أشخاص في عدة بلدان على مقاليد السلطة بعد أن تخلصوا في سنوات ماضية من (رفاق دربهم)، واتجهت الدولة العربية لأن تعيد استنساخ نفسها ثانية عبر مبدأ التوريث الذي اتجهت إليه النظم الجمهورية في عالمنا العربي كافة على الرغم من إنها قادت (انقلابات) لتغيير النظم الملكية التي وصفها البيان الأول للانقلاب في كل الدول العربية بأنها أنظمة(رجعية) واعتبر قيام وتأسيس الجمهوريات في الوطن العربي أحد أبرز إنجازات مرحلة ما بعد الاستعمار .

وبالتالي فإن سعي الزعماء العرب لتوريث أبنائهم مقاليد السلطة بعد (عمر طويل) يتناقض كليا مع الشعارات التي رفعوها في سنوات حكمهم الأولى من جهة ومن جهة ثانية يكرس حالة ذوبان الدولة في شخص واحد وربط مصير شعب بأكمله بما يقرره (الحاكم المطلق) الذي يمتلك جميع الصلاحيات ، وما يمكننا القول هنا بأن مبدأ التوريث يعني في ما يعنيه الجيل الثاني من المستبدين العرب .

من هنا نجد بأن الثورات الشعبية العربية انطلقت من مبدأ وشعار لا للتوريث ، ثم توسعت وكبرت هذه الشعارات لتصل إلى ما وصلت إليه في يومنا هذا ، وحققت في تونس ومصر هدفها الأول في إزالة النظامين ورموزهما والتأسيس لدولة جديدة بحكومة جديدة .

و الحكومات العربية التي جاءت بعد تهاوي الأنظمة الشمولية ستعاني كثيرا في بناء المجتمع تمهيدا لبناء الدولة الحديثة ، عملية البناء هذه تحتاج لسنوات عدة ، خاصة وإن الأنظمة الشمولية حين تتهاوى ، تتهاوى معها منظومة كاملة من ركائز الدولة الأمنية سواء الأجهزة الأمنية وما أكثرها ، المنظومة الثقافية وإعلام الدولة المهيمن ، ناهيك عن الآثار التي تنجم عن حل وتغيير وإلغاء الكثير من المؤسسات الحزبية وما يترتب على ذلك من تداعيات اجتماعية وأمنية على المجتمع، ولنا في التجربة العراقية ما يجعلنا ندرك هذا بشكل كبير .

وتبرز في ذات الوقت دفعة واحدة تراكمات أخطاء وسياسات الأنظمة الشمولية في ما يتعلق بالتغييرات الديمغرافية للسكان ، انتهاكات ومصادرة الحريات لعقود طويلة ، البحث عن مفقودين منذ سنوات ، مصادرة الملكيات الخاصة لأسباب متعددة ، الهيمنة الاقتصادية على موارد البلد ، يضاف إلى ذلك كله ما تتركه هذه الأنظمة من ديون مستحقة الدفع لدول عدة .

لذا فإن مرحلة بناء الدولة الجديدة كما قلنا تحتاج لوقت طويل ، لكنها تحتاج في نفس الوقت لاستقرار أمني وسياسي وإعلامي في البلد، ومن شأن هذا أن يوفر الأرضية الملائمة للإصلاحات المطلوبة لأن تتحقق وأن أي تعكير أمني وسياسي من شأنه أن يجعل مدة الإصلاحات المطلوبة تكون أطول وربما لن تتحقق.

نســـاء لـلـــزوايـــا المـهـمـلـة

سعاد الجزائري

تُركن في الزوايا المهملة، حينما تبدأ ملامح الاستقرار السياسي تلوح في الأفق، في هذه الفترات بالتحديد يبدأ الوعاظ والقيمون على الخلق والأخلاق بسن وتلفيق قوانين (دينية - أخلاقية) تؤدي إلى إسدال الستار تلو الآخر على أي دور للمرأة في المجتمع، لأنهم يخشون، في ظل الديمقراطية، أن يعلو هذا الصوت النافذ والمؤثر وليس كما يوسمونه بالعورة دون خجل من دين او قيم إنسانية..

في تلك الفترات تظهر الفتاوى ضد المرأة، لان الجهلاء يتفرغون لها، ناسين ومتناسين المهام الملحة التي أوكلت إليهم من قبل الذين صوتوا لهم، ناشرين ظلامهم أمام نور التقدم والتطور، وينشغلون بالكراسي التي حصلوا عليها عنوة وبتكفير من لا يصوت لهم.

يدرك هؤلاء جيدا ان حجب المرأة سيبرقع المجتمع بالجهل والتخلف، هدفهم الذي يسعون إليه تحت مسميات مختلفة وبأطر متنوعة وفقاً للحالة او الظاهرة التي يستعملونها، كأن تحرم الموسيقى، او الظهور على المسرح او الاختلاط في التعليم، او فرض الحجاب، او تسييج البرلمانيات بالمحرم من الرجال، لأنها رشحت تحت صورة زوجها او غيره.. هؤلاء الذين حرموا الإختلاط في التعليم والفن، حللوا لأنفسهم أشكالاً من (متعة) الاختلاط تحت عناوين وفتاوى لا تتواءم إلاّ مع غرائزهم الحيوانية ونظرتهم المتدنية لكائن يستعملونه وقتما يشاؤون اسمه (المرأة).

إن نفس تلك الرموز الهشة، وغيرها التي تنتمي إلى اتجاهات فكرية وسياسية – ديمقراطية ظاهراً وبليدة في باطنها، ومتخلفة حتى النخاع في أصولها، تستعمل المرأة كمناضلة وشجاعة، وحمّالة للمهام والأدوار الصعبة في وقت الأزمات السياسية العصية، لانها تنقل البريد للرجال المختفين في البيوت السرية، او تلتقيهم في ظلمات زوايا الشوارع، او تعبر الجبال والسهول، او الممرات الخطرة لكي تحمل اغذية وادوية المقاتلين، وهي التي تسيّر الحياة الاقتصادية والتعليمية والصناعية، حينما يذهب الرجال الى الحروب. ونفسهم كتبوا عنها في مقالات نشراتهم السرية، وبياناتهم الرنانة واصفين إياها: "رفيقة الدرب التي خاضت النضال مع زميلها الرجل في أحلك الظروف"، وحينما استقرت بهم تلك الظروف واعتلوا الكراسي ذات المساند الذهبية اللماعة، التي تتواءم مع الماركات الشهيرة لأحذيتهم اللماعة أيضاً، ركنوا تلك (المناضلة)، (الزميلة)، (المكافحة) جانبا ولم يتصدقوا عليها إلاّ بفتات الوزارات، بعد ان علا صوتها تحت قبة برلمان العراق الديمقراطي وباسم دستوره قائلة: "خذوا حتى وزارة المرأة، فنحن النساء لا نريدها"!!!!

لذا ليس بالغريب ان يتنكر اعضاء مظلة الديمقراطية والقانون (البرلمان) لكل اللافتات التي شوهت شوارع الوطن بعبارات اشادت بالمرأة قبل الانتخابات وداستها بـ..... بعد الانتخابات...

إن الازدواجية المروعة بين مرحلة ما قبل الانتخابات وبعدها، والتي جسدتها الشعارات الانتخابية ونقيضها من افعال وتطبيقات بعد الانتخابات، تجعلنا نعيد النظر في مجمل العملية السياسية العراقية، ورغم اني كرهت عبارة (تهميش دور المرأة) لكثرة تكرارها وعدم فاعليتها، لان هذا الدور في تراجع متزايد من تشكيلة حكومية الى أخرى ومن تشكيلة وزارة لما بعدها. إن هذا التهميش لا يخص المرأة فقط، بل ان المجتمع الفاعل بأكمله مهمش، بضمنه الأكاديميون وأصحاب الكفاءات والخبرة، وكل خريجي الجامعات، والعقول المهاجرة في الخارج، والذين عقدوا تحت اسمهم مؤتمرا فخما، بحجة استقطابهم، صرفوا فيه ملايين الدولارات، لتعود تلك الكفاءات إلى أعشاشها الغريبة، مقررة ان لا عودة لوطن استباحت فيه كل الكائنات وأولها الإنسان.. بينما قرر البعض الآخر منهم أن يشترك في عملية افتراس كيكة الفساد بأساليب وطرق مختلفة، وخاصة وتلك هي، إقامة المؤتمرات ولقاءات التحاور في فنادق الدرجة الأولى في عواصم عربية، او في فندق الرشيد، على أساس ان العراقيين المغتربين والمهاجرين، مثل الأجانب يجب حمايتهم من الكلاب السائبة خارج المنطقة الخضراء، ولا يخفى على احد الطريقة الأسهل تحضيرا في الحصول على وصولات مزورة تنتج عنها شراء عقارات وبيوت وسيارات فخمة..

ان التحايل السياسي الذي وقعت فيه نساء العملية السياسية جعلت البعض منهن، يستقلن من قوائمهن، او يصدرن بيانات، او يعربن عن احتجاجهنّ، كما فعلت آلا طالباني حينما اجبرت المجتمعين في قاعة البرلمان على الوقوف امام سؤالها: من منكم مع المرأة؟.. فوقف الجميع، لكنهم حينما جلسوا، استغفروا ربهم لانهم وبكل بساطة كذبوا!

وكشفت أيضاً عملية توزيع الوزارات ان المرأة لم تكن كاسم مطروح من قبل اي قائمة كانت، باستثناء القائمة العراقية، التي رشحت اسما تم رفضه من قبل الآخرين، وبات جلياً ان المرأة في تلك العملية المعوقة ليست سوى رقم، او صورة مزوقة وملونة على فلكسات كبيرة الحجم لونت شوارع العاصمة قبل الانتخابات، ثم تلاشت ألوانها لتختفي بعدها الصورة وما تضمنته نهائيا من مجمل العملية السياسية..

ألا يستدعي هذا الوضع ان تعيد الحركة النسائية والاحزاب والكتل التي تؤمن بدور المرأة النظر في عملية مشاركة واشتراك المرأة في عراق اليوم والغد، وان تتطابق الشعارات والافعال قبل وبعد الانتخابات، فالمصداقية تكمن بين هذين الزمنين (قبل وبعد)، وان لم يتحقق ذلك، فإن المشهد الاحتفالي لنساء انتخابات عام ٢٠٠٥ كطيور محلقات في شوارع العاصمة والمحافظات، سنفتقده نهائيا في الانتخابات المقبلة، فالثقة عند المرأة ان تعرضت للتصدع، من الصعب إعادتها الى ما كانت عليه، ولان المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين!

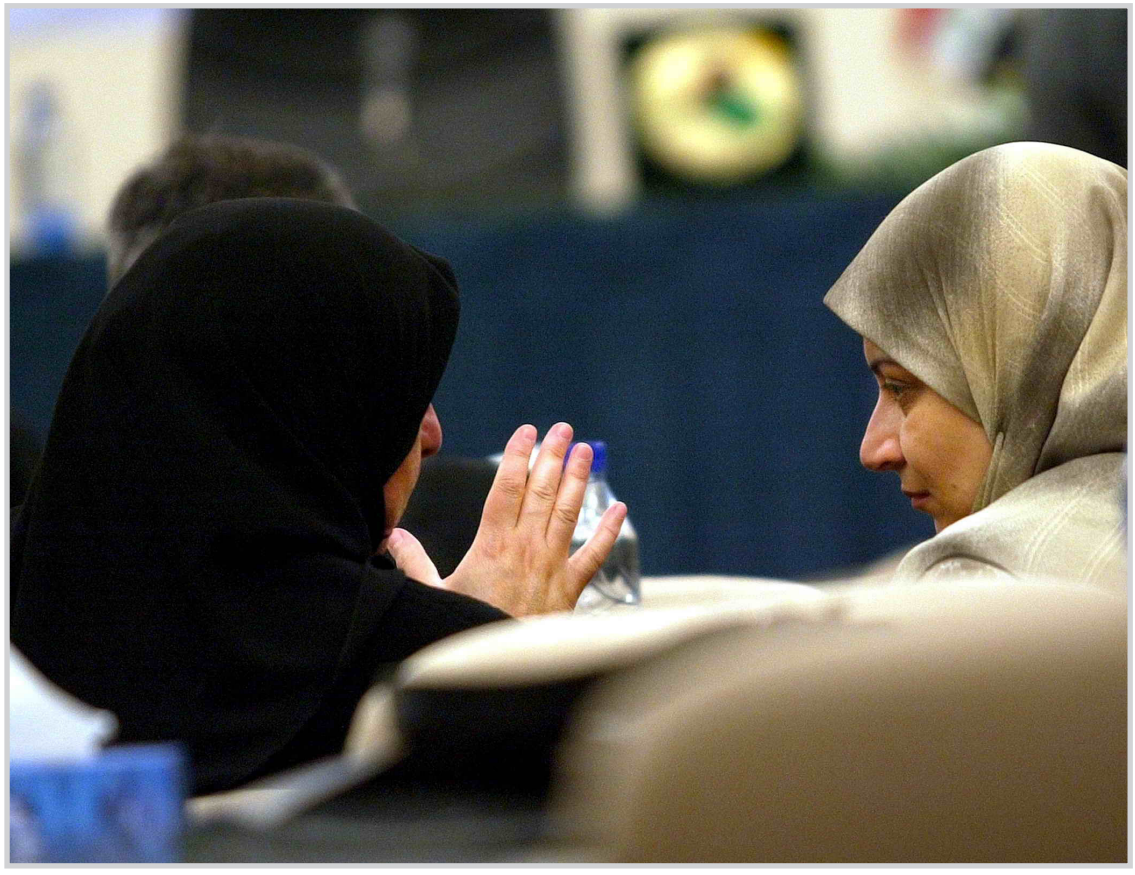

من المسؤول عن استيراد المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري؟

زهير كاظم عبود

زيت الطعام غير الصالح للاستهلاك البشري ، والشاي المخلوط بنشارة الخشب ، وحليب الأطفال التالف من ضمن الكميات الفاسدة التي يريد بعض ضعاف الضمائر والنفوس وبتعاون ومشاركة موظفين متخصصين ان يدخلها العراقي في طعامه ، مقابل ان تنتفخ جيوب التاجر المستورد ، ومن اجل تمرير الصفقة لصالح مسؤول خلط ضميره بما لا يليق بالبشر .

أخبار كشف هذه المواد تم الإعلان عنها دون ان يتعرف الناس على اسم وصفة المسؤول عن هذه الصفقات .

هذه الصفقات لم يتم توريدها من قبل تجار لحسابهم حتى يمكن محاسبتهم على الغش والاحتيال والخطورة التي يشكلها عدم الصلاحية ، وليست صفقة تبادلها تجار مع آخرين ، إنما هي كميات كبيرة من الغذاء المستورد لحساب الحكومة العراقية ووزارة التجارة تحديدا لتوزيعها على العراقيين ضمن كمية المواد الغذائية المقررة في البطاقة التموينية التي توزع عليهم بعد غياب طويل لم نتعرف حتى اليوم من قرر توقفها، ولاعن مصير كمية المبالغ التي رصدت لهذه الكميات المقرر تسليمها الى من يستحق الحصة التموينية،والتي يفترض انها استحقاق العراقي المقرر قانونا ، كما لم يتم كشف الفترة التي توقف بها تجهيز المواد الغذائية المقررة في البطاقة التموينية ، ومقدار المبالغ التي عادت للخزينة او المواد التالفة والتي لم يتم الإعلان عنها ؟

صفقات عديدة مريبة مرت دون ان نتعرف بصدق على المسؤول عنها وضاعت ملفاتها وربما أخفيت دون ان تظهر النتائج ، وهو أمر ليس بالغريب أمام تحقيقات لم يتم عرضها أمام القضاء العراقي ، وتم خرق الدستور من اجل تمريرها حتى لا تطول المسؤولية أشخاصاً أو أسماء انتفعت ماديا أو معنويا من هذه الصفقات والخراب . إضعاف الثقة في مؤسسات الدولة من بين أهم ما تنتج عنه مثل هذه الأفعال بالإضافة إلى المساهمة في نشر مواد غذائية مغشوشة او تالفة بقصد ترويجها وتسويقها على الناس بمشاركة موظفين حكوميين خانوا الأمانة وتصرفوا بسوء وبقصد الانتفاع غير المشروع بنتيجة مثل هذه الصفقات دون ان يعبأوا بشعبهم وقوانينهم ، بالإضافة إلى الضرر الصحي والخطورة التي تولدها عمليات تناول الأطعمة والمواد التالفة.

والغش في البضائع جريمة من الجرائم التي نص عليها قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، غير ان مشاركة الموظف الحكومي مهما كان توصيف درجته الوظيفية وزيرا او مديرا عاما أو موظفا عاديا يعد ظرفا مشددا وخرقا للنزاهة وخيانة للأمانة ، وينبغي وفق هذا الأساس ان يجري التحقيق في ملف البضاعة التالفة المستوردة والأشخاص الذين قاموا باستيرادها والجهة التي ساهمت واشتركت في الغش والاحتيال خارج العراق ، بالإضافة إلى كشف العناصر التي ساهمت في الغش وبيان مقدار الضرر ومقدار ما تم تسليمه منها.

التحقيقات الإدارية التي تجريها الدوائر الرسمية من قبل لجان تحقيقية إدارية لا تتعدى التحقيقات الانضباطية التي تؤدي الى عقوبات إدارية أو الإحالة إلى مجلس الانضباط العام او إلى غلق القضايا التحقيقية ، غير ان مثل هذه القضايا الخطرة في كل الأحوال ينبغي أن يتصدى لها القضاء العراقي ، فهو الطرف المحايد ، والجهة المستقلة التي يركن إليها الناس لما تشكله من خطورة إجرامية .

وزارة التجارة مسؤولة مسؤولية كاملة عن توريد واستيراد المواد الغذائية ، وهي المسؤولة عن جميع المخالفات والقضايا التي وقعت ضمن عملية الاستيراد وتقع عليها مسؤولية إعلان تلك المخالفات ، وعلينا ان نكون أكثر صراحة وصرامة ، فالأمر يدخل في قوت الفقراء وهم غالبية أهل العراق ، وحتى لايبقى المسؤول متحصنا في موقعه او حزبه خلافا لما قرره الدستور والقوانين ، على الوزارة الحالية ان تساهم في كشف الحقائق وتساعد الهيئات التحقيقية القضائية في الوصول الى النتائج النهائية بإحالة من يتم إثبات الاتهامات بحقه على المحكمة المختصة والإفراج عن الأبرياء ومن لم تثبت إدانته .

إننا أمام حالة تدخل في باب خيانة العراق ، وهذه من الجرائم الخطيرة والكبيرة ، الغش في قوت الشعب أمر خطير وخسيس ، وإطعام العراقيين زيوت وحليب مجفف لا تصلح للاستهلاك البشري أمر يدخل محملاً مئات علامات الاستفهام ، من قرر ومن ساهم ومن استورد ومن عرف ومن استغفل ومن خطط ومن سهل !!! وإطعام العراقيين شاياً تالفاً مخلوط بنشارة الخشب المصبوغ بألوان يسهم في نشر السرطان أمر أكثر غرابة ، ربما نكون قد تناولنا أطعمة عافتها الحيوانات فطبخنا العدس التالف والحمص المنخور بالديدان ، وأكلنا لحوما فاسدة وتالفة ، وتناولنا دجاجاً غير صالح للاستهلاك البشري ، وإننا أمام قائمة طويلة من المواد الغذائية القليل منا من يدقق في تاريخ صلاحيتها للاستهلاك ، غير ان غالبية العراقيين لا تعرف ان كل مادة من المواد لها مدة محددة للصلاحية وبعدها تصبح غير ذات قيمة وتتفاعل عناصرها الكيمياوية وتتحول إلى مواد خطرة على الإنسان .

جريمة استيراد مواد تالفة وغير صالحة للاستهلاك البشري قضايا وجرائم خطيرة ينبغي أن يقرر مجلس النواب إحالتها فورا الى القضاء ليجري التحقيق فيها ، وان ترفع جميع الأيدي والتدخلات عنها ويتم كشف المستور ، ويعلن نتيجة التحقيق من هيئة قضائية حتى يمكن ان نكون شفافين وصادقين أمام العراقيين ، وان لا تبقى قيد النسيان عشرات القضايا التي دفنت وحجبت عن الذاكرة ولم يتابعها احد.